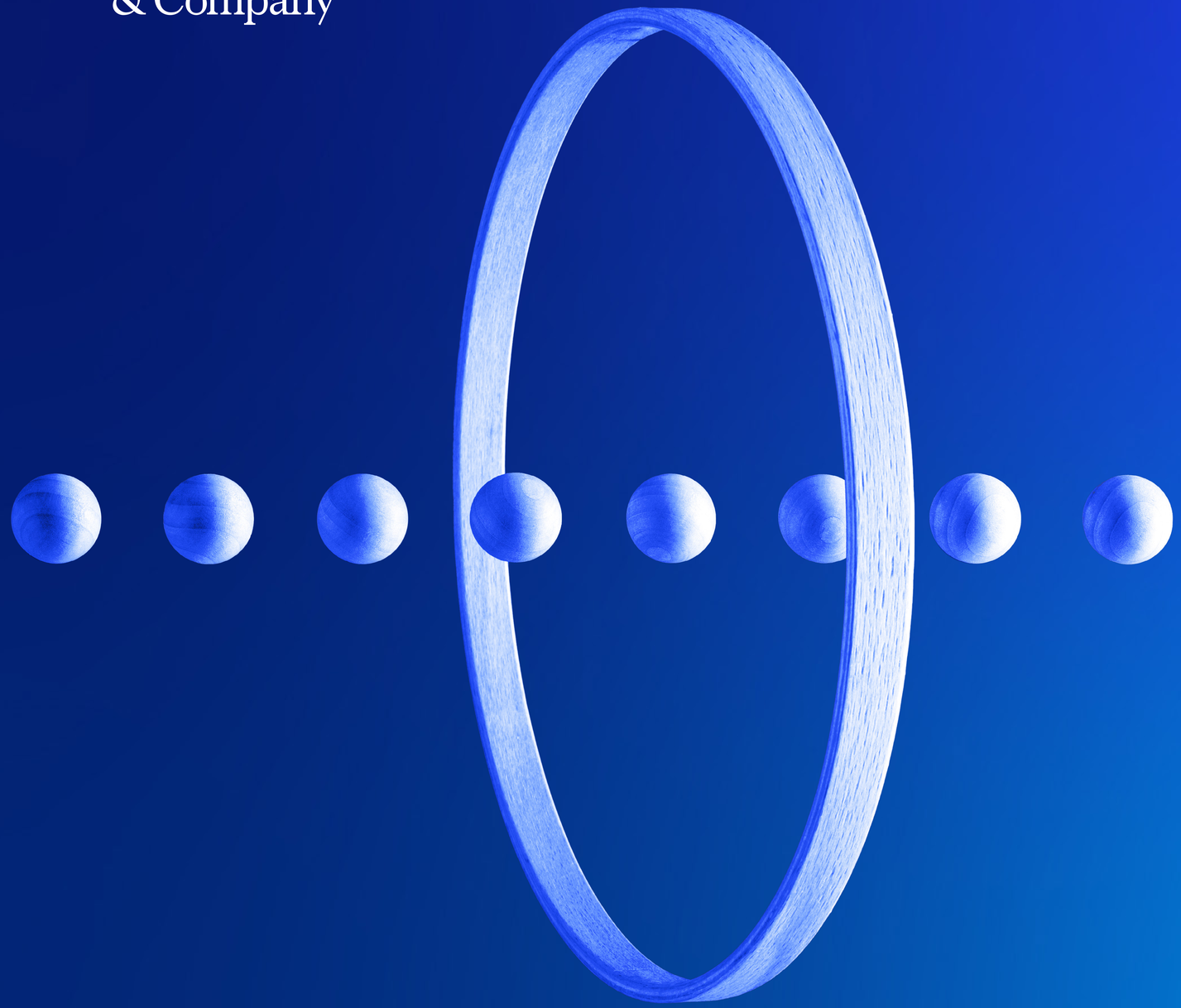
McKinsey & Company



مدوّنة قواعد سلوك الأطراف الخارجية ٢٠٢٦

كلمة من رئيس قسم المشتريات ورئيس قسم الأخلاقيات والامتثال في ماكينزي

على مدى تاريخ الشركة العريق الممتد لأكثر من ١٠٠ عام، ظلّت رسالتنا ومبادئنا وقيمنا هي الركائز التي تقوم عليها أعمالنا. فقد وجّهتنا هذه الأسس في بناء شراكات حقيقية لتعزيز الأهداف المشتركة، وفي ترك أثر إيجابي على العالم، والتمسك الدائم بفعل الصواب. ومع تطور العالم وتغيّر أساليب العمل، نتمسّك أكثر فأكثر بتلك القيم التي تمثل جوهر هويتنا.

تصف مدوّنتنا لقواعد سلوك الأطراف الخارجية المبادئ كيفية تعامل ماكنزي (McKinsey) مع الأطراف الخارجية وآليات بناء الثقة والحفاظ عليها في جميع مراحل سلسلة القيمة لدينا. تعكس هذه المدوّنة معايير التميّز والنزاهة والاحترام نفسها التي نلتزم بها وننتظرها من جميع مَن يعملون معنا. وهي تجسيد لالتزامنا المشترك تجاه عملائنا ومجتمعاتنا وتجاه بعضنا البعض.

عندما تلتزم الأطراف الخارجية بتطبيق مبادئ هذه المدوّنة، فإنها تسهم في تمتين العلاقات، وتعزيز المرونة في سلسلة الإمداد، وتحقيق أثر إيجابي على المستوى العالمي. وكما نطلب هذا من أنفسنا، فإننا نتوقع من الأطراف الثالثة أن تفهم وتتبنى وتدعم القيم الواردة في هذا القانون.

شكرًا على شراكتكم وثقتكم.

سكوت باريس (Scott Parris)
رئيس قسم المشتريات (McKinsey & Company)

دانيال تروخيو (Daniel Trujillo)
رئيس قسم الأخلاقيات والامتثال (McKinsey & Company)

مقدمة

تلتزم شركة ماكنزي آند كومباني (McKinsey & Company) (المُشار إليها فيما بعد بـ"ماكنزي") بأعلى معايير النزاهة والمسؤولية الاجتماعية والامتثال والمساءلة في جميع أنشطة الشراء والتشغيل. وتنتظر من كل الأطراف الخارجية التي تقدم منتجات أو خدمات إليها، الالتزام بالمعايير ذاتها.

توضح مدوّنة قواعد سلوك الأطراف الخارجية هذه (المُشار إليها فيما بعد بـ"المدوّنة") توقعات ماكنزي بشأن الطريقة التي ينبغي أن تُدار بها الأعمال لدى الأطراف الخارجية، حيث ننتظر من هذه الأخيرة الالتزام بمعايير النزاهة والامتثال وممارسات العمل المسؤولة ذاتها التي تطبقها ماكنزي في عملياتها الخاصة. كما يجب على الأطراف الخارجية التقيد بهذه المدوّنة وبجميع القوانين واللوائح السارية في المناطق التي تمارس فيها أنشطتها، بما في ذلك التعاون مع الجهات التنظيمية المختصة.

إلى ذلك، نتوقّع من الأطراف الخارجية تطبيق المعايير ذاتها في جميع مراحل سلاسل الإمداد التابعة لها. وحيثما يقتضي التعاقد ذلك، عليها اتّباع سياسات وإجراءات وأنظمة مراقبة تضمن فهم موظفيها ومقاوليها واستشارييها وممثليها لهذه المدوّنة وتقيّدهم بها، إضافةً إلى أي سياسة أخرى معمول بها صادرة عن ماكنزي.



الأطراف الخارجية

ويشير مصطلح (الطرف الخارجي)، لأغراض هذا القانون، إلى كيان أو فرد خارجي غير موظف بشكل مباشر لدى شركة ماكينزي والذي تبدأ شركتنا معه علاقة عمل أو تحافظ عليها، أو تتعاقد معه لغرض تجاري. ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المورّدين، والمقاولين، والاستشاريين، والوكلاء، والوسطاء، والموزّعين، والفروع التابعة، وسائر الشركاء التجاريين. أما مصطلح (الموظف)، فيشير إلى الموظفين أو المتعاقدين من الباطن العاملين لدى الأطراف الخارجية.

مبادئ مدونة قواعد السلوك الخاصة بالأطراف الثالثة

وتستند مدونة قواعد السلوك الخاصة بأطراف ثالثة في شركة ماكينزي إلى أربعة مبادئ أساسية - معايير واضحة وجوهرية تعكس شركة ماكينزي وما تتوقعه الشركة من شركائها. ترشد هذه المبادئ عملنا معًا وتعزز فينا روح النزاهة والمساءلة والسعي نحو غاية مشتركة.

فعل الصواب ←

كعدم الانخراط في أي ممارسات تتصف بالرشوة أو الفساد

الامتناع عن التداول بناءً على معلومات داخلية

الالتزام بالأنظمة والضوابط والعقوبات التجارية

حماية خصوصية الأفراد

الحفاظ على سجلات دقيقة وكاملة وصحيحة

تجنّب تضارب المصالح

الإبلاغ عن أي مخالفات محتملة

حظر الانتقام

احترام الآخرين ←

إنشاء بيئة عمل خالية من التحرش أو التمييز والحفاظ عليها

التواصل بمسؤولية ومهنية

توفير بيئة عمل آمنة

حظر جميع الأشكال الحديثة من العبودية والاتجار بالبشر

الالتزام بقوانين العمل المعمول بها

حرية الحركة والتنقل للموظفين

الإشراف على قوات الأمن الخاصة أو العامة

استخدام التكنولوجيا والبيانات بمسؤولية ←

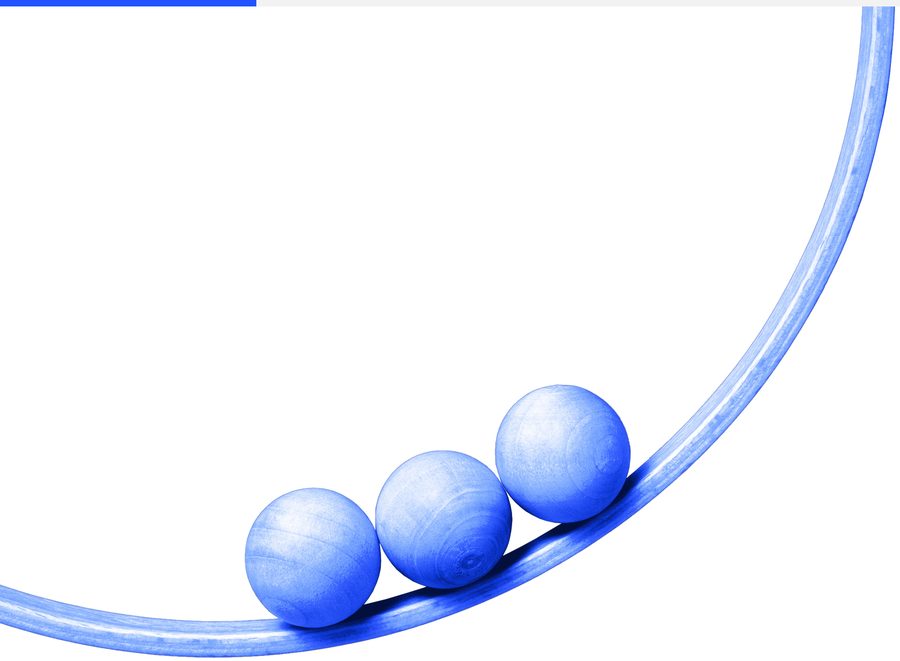
حماية السرية وضمان أمن البيانات

استخدام أصول التكنولوجيا بمسؤولية

الوعي بالأثر الذي نحققه في مجتمعاتنا ←

تعزيز ممارسات الشراء الشمولية

السعي نحو الاستدامة البيئية



فعل الصواب

تلتزم ماكنزي بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية والامتثال لجميع القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.

- عدم الانخراط في أي ممارسات تتصف بالرشوة أو الفساد ←
- الامتناع عن التداول بناءً على معلومات داخلية ←
- الالتزام بالأنظمة والضوابط والعقوبات التجارية ←
- حماية خصوصية الأفراد ←
- الحفاظ على سجلات دقيقة وكاملة وصحيحة ←
- تجنّب تضارب المصالح ←
- الإبلاغ عن أي مخالفات محتملة ←
- حظر الانتقام ←

عدم الانخراط في أي ممارسات تتصف بالرشوة أو الفساد

تؤكد ماكنزي أنها لا تقدم أي رشوة بأي شكل أو قيمة، أو حتى محاولة القيام بذلك، ولا تعد بها لأي شخص كان أو تطلبها أو تقبلها منه، ولا تسأل أي طرف خارجي فعل ذلك نيابةً عنها. تنتظر الشركة الشيء نفسه من الأطراف الخارجية عند عملهم مع ماكنزي أو بالنيابة عنها.

يتعين على الأطراف الخارجية الالتزام التام بجميع قوانين مكافحة الرشوة والفساد المعمول بها، بما في ذلك مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي (U.S Foreign Corrupt Practices Act) وقانون مكافحة الرشوة البريطاني (UK Bribery Act). تنتظر ماكنزي من الأطراف الخارجية بذل جهود معقولة لوضع الإجراءات والضوابط المناسبة من أجل الامتثال لهذه القوانين، بما يشمل امتثال المتعاقدين من الباطن والوكلاء التابعين لها.

لا رشاوى من أي نوع

يُحظر على الأطراف الخارجية عرض أي رشوة - أيًا كانت قيمتها أو شكلها - أو الوعد بها أو دفعها لأي شخص أو طلبها أو قبولها منه. وتتبنّى ماكنزي سياسة عدم التسامح مطلقًا مع الفساد بأي شكل من أشكاله. كما يُمنع على الأطراف الخارجية الانخراط في الرشوة أو الاحتيال أو غسيل الأموال أو أي نشاط يهدف إلى تحقيق ميزة تجارية غير مشروعة. وبالمثل، يجب ألا تسمح الأطراف الثالثة أبدًا للآخرين بالتصرف بشكل فاسد نيابة عن شركة ماكينزي، أو تشجعهم على ذلك، أو تحاول مساعدتهم في ذلك.

تتخذ الرشوة أشكالًا متعددة، منها دفع مبالغ مالية أو تقديم منفعة ذات قيمة، مثل تكاليف السفر أو الوجبات أو الهدايا أو بطاقات الهدايا. وقد تشمل أيضًا عرض فرص عمل أو تدريب (حتى وإن كانت غير مدفوعة الأجر)، أو التبرعات الخيرية، أو المشاركة في فعاليات تدريبية أو معرفية، أو تقديم المساعدة في الأبحاث أو الخدمات المجانية، أو تأدية خدمات خارج نطاق التعاقد الرسمي.

الامتناع عن المدفوعات بغرض التسهيل

يُحظر على الأطراف الخارجية إجراء أي مدفوعات بغرض التسهيل، وهي مبالغ تُدفع لتسريع تنفيذ مهام روتينية أو إجراءات غير تقديرية، وغالبًا ما تُوجّه إلى موظفين حكوميين. ومن الأمثلة على المدفوعات بغرض التسهيل دفع رسوم غير رسمية لموظف حكومي لتسريع إصدار تأشيرة أو إتمام تخليص جمركي.

الامتناع عن المساهمات السياسية والتبرعات الخيرية باسم ماكنزي

لا يجوز للأطراف الخارجية تقديم أي مساهمات سياسية أو تبرعات خيرية باسم ماكنزي. وإذا طُلب من طرف خارجي تقديم هذا النوع من المساهمات أو التبرعات نيابةً عن ماكنزي، فعليه رفض الطلب وإبلاغ ماكنزي به فورًا.

الامتناع عن تقديم الهدايا أو الوجبات أو الأنشطة الترفيهية أو تكاليف السفر باسم ماكنزي

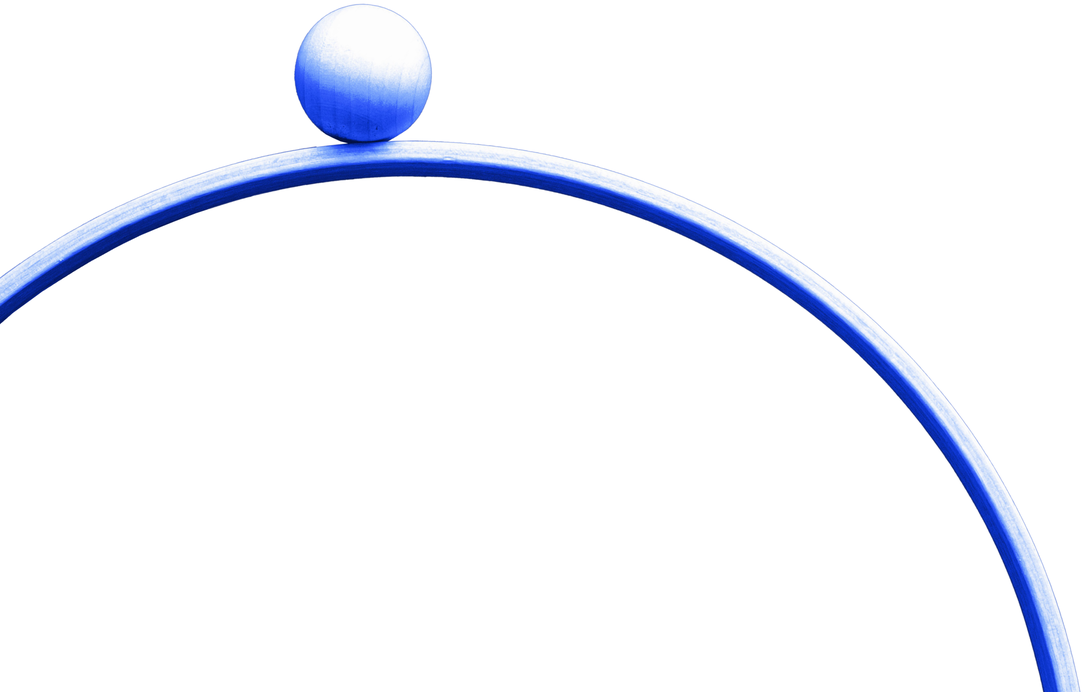
لا يجوز لأي طرف خارجي تقديم أي هدايا أو وجبات أو ضيافة لأي عميل أو طرف خارجي آخر باسم ماكنزي. وإذا وُجد استثناء حتمي، يجب عليه التواصل مع الجهة المسؤولة لديه في ماكنزي والحصول على موافقتها المسبقة، مع ضمان الالتزام الكامل بمتطلبات مكافحة الفساد الخاصة بماكنزي.

الامتناع عن التداول بناءً على معلومات داخلية

يُحظر على الأطراف الخارجية شراء الأوراق المالية أو بيعها أو تداولها (بما في ذلك الأسهم أو السندات أو الأدوات المالية الأخرى) من أي شركة، بما في ذلك عملاء ماكنزي، أو المشاركة في النشاط على منصات سوق التنبؤ، بناءً على المعلومات الداخلية، بغض النظر عن مصدرها. ولا يجوز لهم أيضاً مشاركة أو التوصية بعمليات تداول أو أنشطة بناءً على هذه المعلومات.

الالتزام بالأنظمة والضوابط والعقوبات التجارية

يجب على الأطراف الخارجية الالتزام الكامل بجميع القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الضوابط والعقوبات التجارية.



حماية خصوصية الأفراد

تلتزم ماكنزي بأعلى المعايير العالمية في مجال حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وتنتظر من الأطراف الخارجية الالتزام بذات المعايير.

يجب على الأطراف الخارجية جمع البيانات الشخصية واستخدامها وتخزينها ونقلها والاحتفاظ بها والتخلص منها بطريقة قانونية وأخلاقية وآمنة، وفقًا لقوانين الخصوصية وحماية البيانات المعمول بها. ويجب عليها استخدام البيانات الشخصية للأغراض التي جُمعت من أجلها حصرًا، وحمايتها من الوصول غير المصرّح به، والاحتفاظ بها فقط طالما كان ذلك ضروريًا، والتخلص منها عند انتفاء الحاجة إليها. يجب على الأطراف الخارجية في جميع الأوقات احترام حقوق الخصوصية الفردية، والاستجابة بشكل مناسب لطلبات الأفراد الذين يسعون إلى ممارسة تلك الحقوق، والتعاون مع شركة ماكينزي في الاستجابة لهذه الطلبات عند الاقتضاء.

يجب استخدام المعلومات السرية والشخصية أو مشاركتها فقط وفقًا لما يسمح به الاتفاق مع شركة ماكينزي.

أبلغ شركة ماكينزي على الفور إذا كنت تشك أو علمت بحدوث اختراق محتمل للبيانات أو أي حادث آخر يعرض البيانات الشخصية للخطر مستخدمًا قنوات الإبلاغ المخصصة وتعاون مع أي تحقيق أو جهود تصحيحية ناتجة.

الحفاظ على سجلات دقيقة وكاملة وصحيحة

تُعدّ دقة السجلات وشفافيتها عنصرًا أساسيًا في العلاقات التجارية وفي الوفاء بالالتزامات القانونية والمالية والتنظيمية. وتعتمد ماكنزي على الأطراف الخارجية في الالتزام بأعلى معايير النزاهة عند إعداد جميع الوثائق والتقارير المتعلقة بالأعمال.

يتعيّن على الأطراف الخارجية ضمان أن تكون جميع السجلات المرتبطة بتعاملها مع ماكنزي، بما في ذلك الفواتير، ومعلومات الموظفين، وكشوف الحسابات، وسجلات ساعات العمل، والتقارير التنظيمية، وسائر المستندات، صحيحة ودقيقة ومقروءة وكاملة ومُعدّة في الوقت المناسب.

الامتثال للقوانين والاتفاقيات

يجب أن تتوافق جميع أنشطة حفظ السجلات مع القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها، وكذلك مع أحكام العقود المبرمة بين الأطراف الخارجية وماكنزي.

تجنّب تضارب المصالح

يتعيّن على الأطراف الخارجية الإفصاح إلى ماكنزي، عند بدء التعاون معها، عن أي حالة تضارب مصالح قائمة أو محتملة، وإبلاغها فورًا بأي تضارب يظهر خلال فترة التعامل معها. تشمل تضاربات المصالح أي نشاط شخصي أو مهني أو مالي أو غيره (مثل أدوار مجلس الإدارة، والأدوار الاستشارية، والخدمات الاستشارية، والمسؤوليات الأكاديمية، والعمل كمحكم أو شاهد خبير) للطرف الخارجي، أو الحالات التي يسعى فيها الطرف الخارجي إلى القيام بأي أنشطة، والتي من المحتمل أن تتعارض مع مصالح ماكينزي. وتشمل تضاربات المصالح أيضًا أي علاقات رومانسية أو جسدية أو عائلية أو علاقات شخصية وثيقة أخرى قد تكون للطرف الخارجي، أو أي من مالكيه أو مديريه أو مسؤوليه أو موظفيه أو غيرهم من العاملين فيه، مع أحد أعضاء شركة ماكينزي، أو مع أي مالك أو مدير أو مسؤول أو موظف أو غيرهم من العاملين في طرف خارجي آخر مشارك في تقديم الخدمات لشركة ماكينزي بموجب نفس التعاقد.

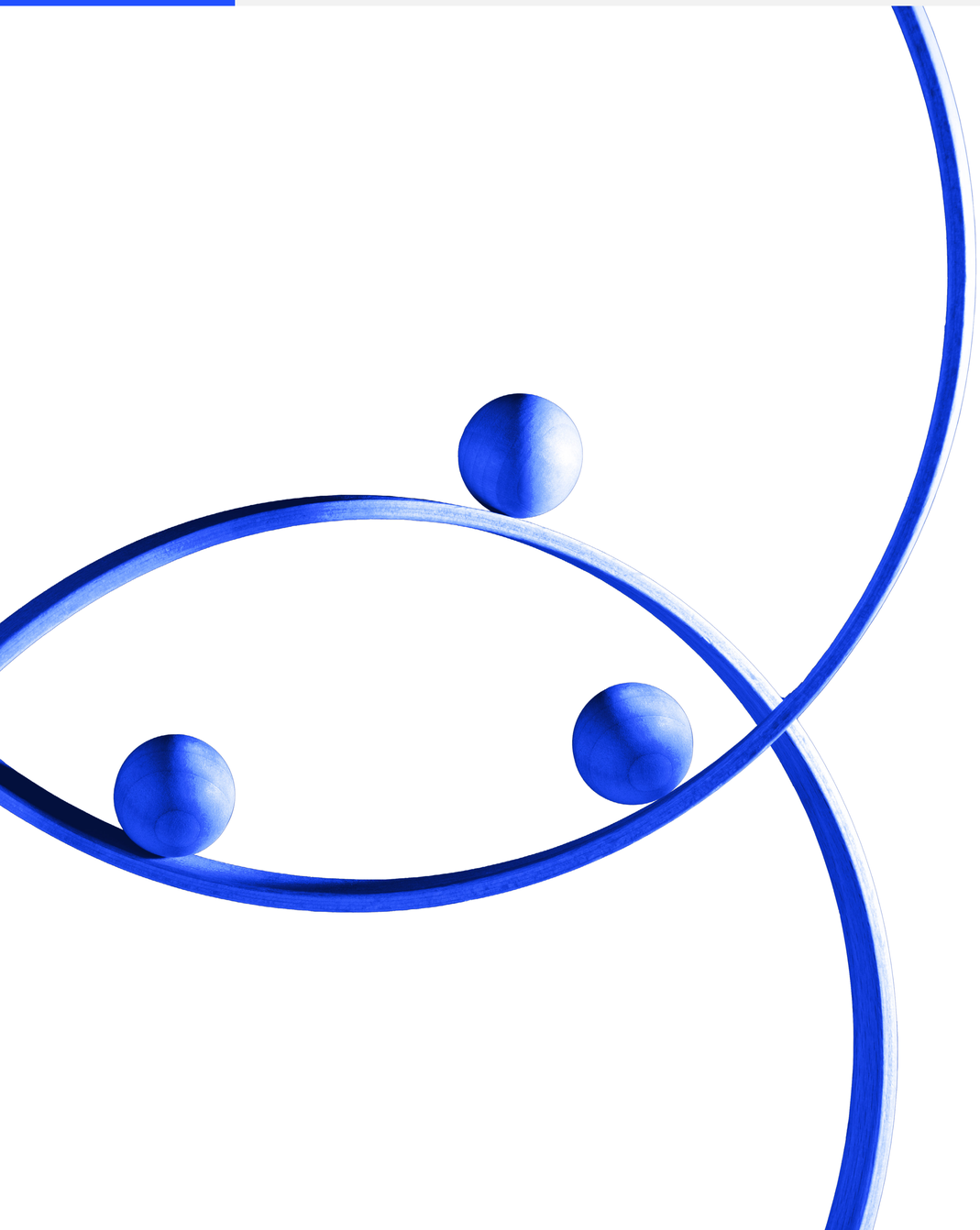
الإبلاغ عن أي مخالفات محتملة

يُطلب من الأطراف الخارجية الإبلاغ فورًا عن أي مخالفة محتملة للقانون أو لأحكام هذه المدوّنة.

عبر آلية رسمية تُعرف بـ "أتشعر بالقلق بشأن أمر ما؟ (Got a Concern?)"وتتيح تقديم البلاغات بسرّية وبشكلٍ مجهول الهوية إلى الحد الذي يسمح به القانون. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الآلية السرّية من خلال الصفحة المخصّصة لذلك عبر موقع ماكنزي. كما يُفترض بالأطراف الخارجية إحالة أي أوامر قضائية أو استفسارات إعلامية أو طلبات ترد من هيئات تنظيمية أو جهات مستقلة وتتعلق بماكنزي إلى الشركة فورًا، ما لم يمنع القانون ذلك.

حظر الانتقام

تنتظر ماكنزي من الأطراف الخارجية اعتماد سياسة واضحة واتّباع آلية شفافة وسهلة الفهم للإبلاغ عن المخاوف في أماكن العمل، على أن توفّر هذه الآلية الحماية الكاملة للمبلّغين ولمن يشاركون في أي تحقيقات ذات صلة. يجب على الأطراف الخارجية منع أي شخص من الانتقام بسبب الإبلاغ أو الاستفسار بحسن نية عما يعتقدون أنه نشاط خاطئ أو غير قانوني، أو بسبب المشاركة في تحقيق أو إجراء يتعلق بهذا النشاط.

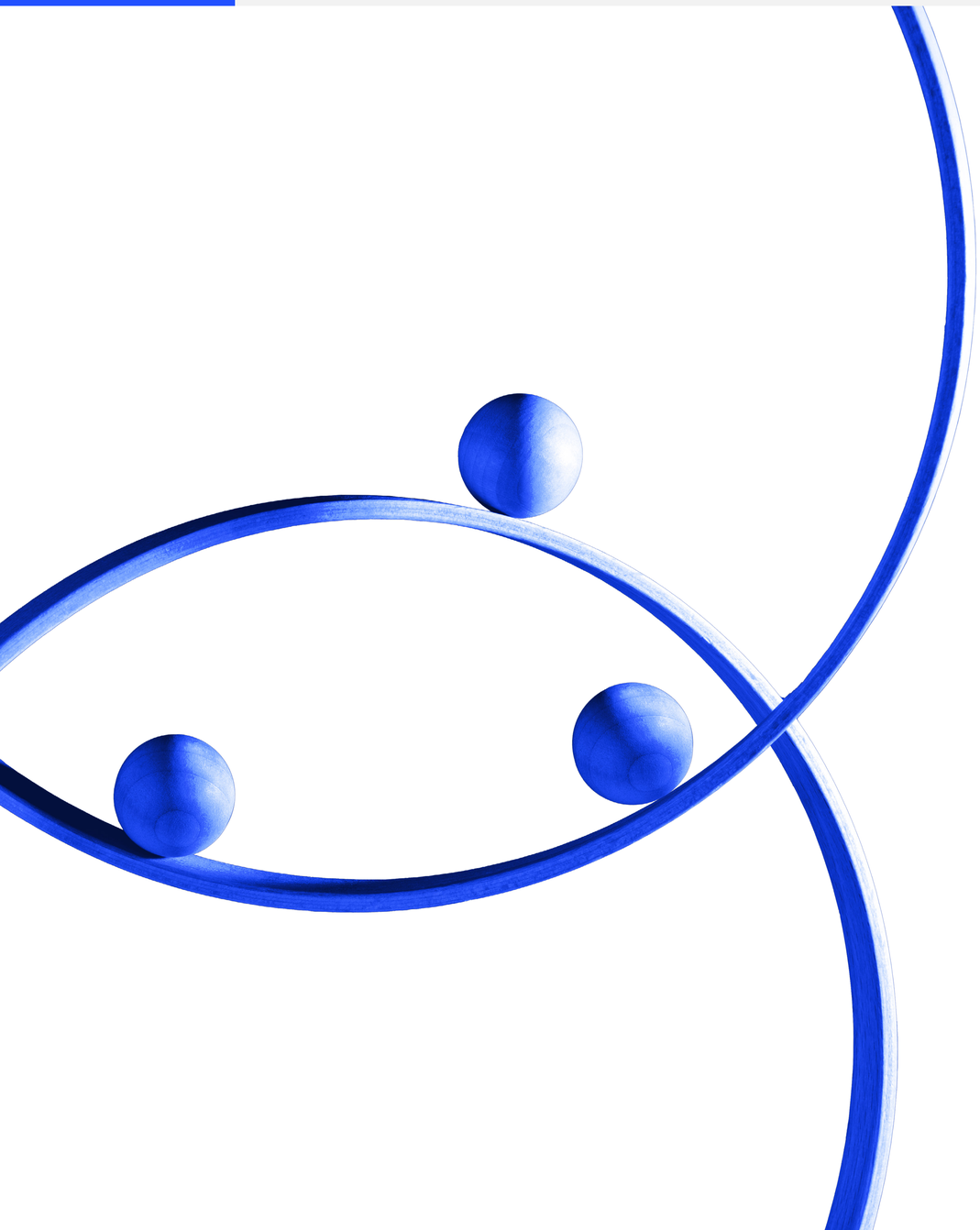


استخدام التكنولوجيا والبيانات بمسؤولية

تتوقع ماكنزي من الأطراف الخارجية حماية سرية الأصول والمعلومات، وصون خصوصية الأفراد، بمن فيهم الموظفون والعملاء وسائر الشركاء التجاريين.

حماية السرية وضمان أمن البيانات ←

استخدام أصول التكنولوجيا بمسؤولية ←



حماية السرية وضمان أمن البيانات

يتعيّن على الأطراف الخارجية حماية المعلومات والأصول السرّية العائدة إلى ماكنزي وعملائها، بما في ذلك الأصول المادية والرقمية والمالية والسمعة المؤسسية والبيانات الشخصية، وفقًا لجميع القوانين والالتزامات التعاقدية المعمول بها. ويشمل ذلك وضع التدابير الوقائية الكفيلة بمنع الوصول أو الاستخدام أو الإفصاح أو التعديل أو الإتلاف غير المصرّح به لمثل هذه المعلومات والأصول أو فقدانها. إلى ذلك، ينبغي على الأطراف الخارجية استخدام المعلومات السرّية أو الشخصية ومشاركتها في الحدود التي تسمح بها العقود المبرمة مع ماكنزي أو وفق ما تقتضيه القوانين المعمول بها، ولا يجوز لها الإفصاح عنها إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من ماكنزي. وتظل هذه الالتزامات سارية المفعول طوال مدة العلاقة التعاقدية وبعد انتهائها. تظل الأطراف الخارجية مسؤولة عن ضمان أن أي مقاولين فرعيين أو مقدمي خدمات أو أطراف أخرى في المراحل اللاحقة ممن يشاركون في الخدمات المقدمة لشركة ماكينزي يحافظون على معايير الخصوصية والسرية والأمان المناسبة.

استخدام أصول التكنولوجيا بمسؤولية

عند تعامل الأطراف الخارجية مع أنظمة ماكنزي أو بياناتها أو مواردها التكنولوجية، ننتظر منها الالتزام التام بمتطلبات الاستخدام المصرّح به، ٠التي تهدف إلى حماية نزاهة البيانات وضمان أمن الأنظمة وتعزيز الثقة في الشبكة العالمية لماكنزي.

استخدام الأنظمة والأجهزة لأغراض العمل المعتمدة حصرًا

يجب على الأطراف الخارجية التي يتم تزويدها بإمكانية الوصول إلى أنظمة أو أصول تكنولوجيا ماكينزي استخدامها فقط لأغراض تجارية معتمدة. ولا يجوز استخدامها للأنشطة الشخصية أو السلوك غير القانوني أو الوظائف غير المصرح بها.

حماية الأصول

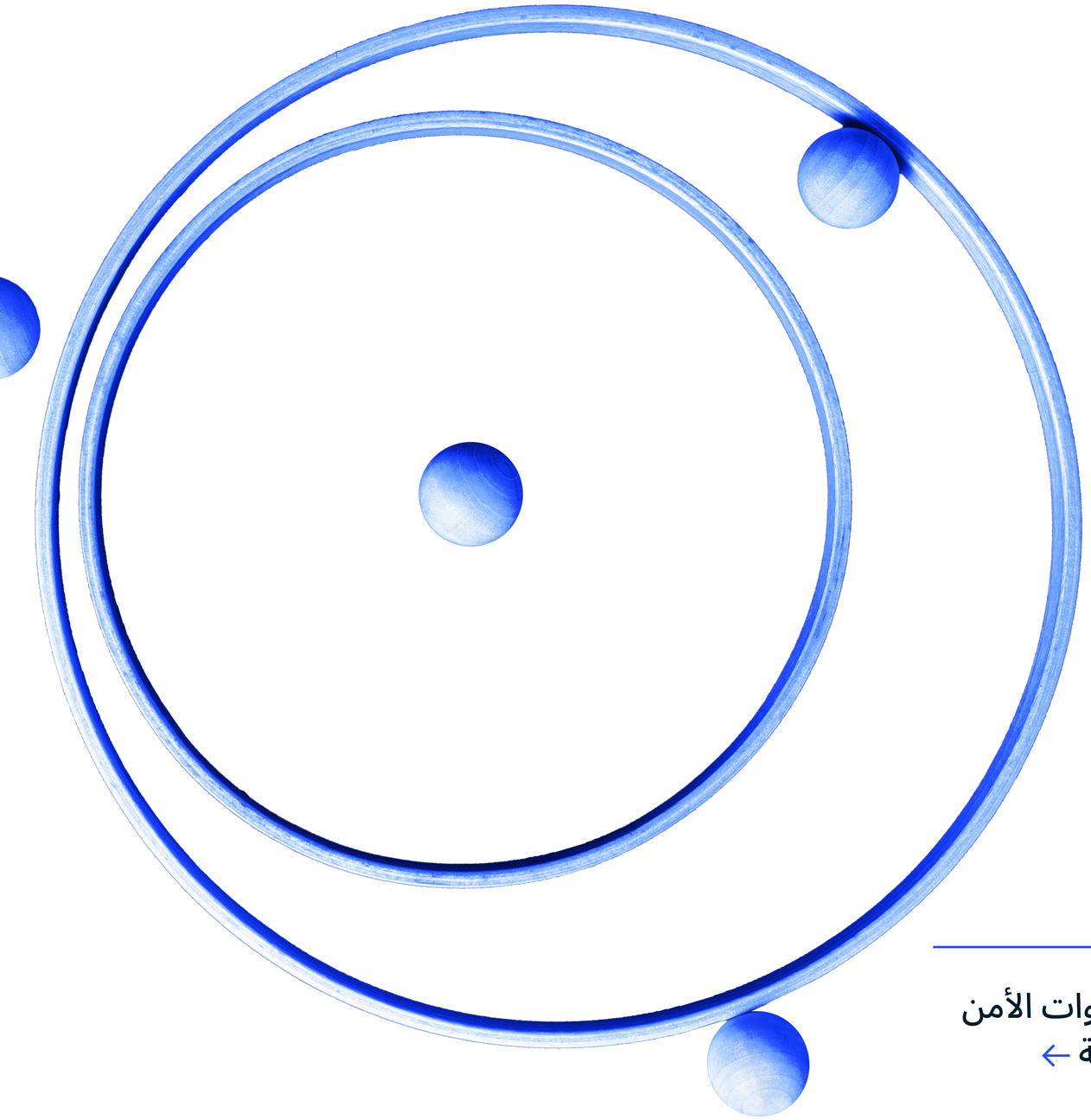
يجب على الأطراف الخارجية المحافظة على أمان الأجهزة والمعلومات وتأمينها والتأكد من اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتها من السرقة وسوء الاستخدام والتلف العرضي.

استخدام الأدوات المصرّح بها فقط

يجب على الأطراف الخارجية استخدام قنوات الاتصال والبرامج والمنصات المعتمدة فقط عند إجراء الأعمال التجارية مع شركة ماكينزي أو التعامل مع معلومات ماكينزي أو معلومات عملاء ماكينزي. يجب على أي فرد يقوم بالعمل على جهاز ماكينزي باستخدام أنظمة ماكينزي أن يستخدم فقط تطبيقات المراسلة المعتمدة من الشركة (مثل البريد الإلكتروني للشركة، وSlack Connect، و Teams Connect Chat) للتواصل التجاري. يجب على الأطراف الخارجية التي تستخدم تطبيقات المراسلة غير المعتمدة من قبل الشركة لأعمال العملاء، الاحتفاظ بتلك الرسائل حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٩.

منع الوصول غير المصرّح به

يجب على الأطراف الخارجية استخدام ممارسات أمنية قوية والحفاظ على الضمانات المادية والتقنية والتنظيمية المناسبة، بما في ذلك المصادقة متعددة العوامل والتشفير وإدارة الأجهزة الآمنة، بالإضافة إلى تدابير الأمن المادي مثل شاشات الخصوصية والتحكم في الوصول إلى أماكن العمل، لحماية المعلومات السرية والبيانات الشخصية والأنظمة من الوصول أو الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح به.



احترام الآخرين

تشجع شركة ماكينزي ثقافة شاملة ولا تتسامح مع أي شكل من أشكال التمييز أو التحرش غير القانوني.

- إنشاء بيئة عمل خالية من التحرش أو التمييز والحفاظ عليها ←
- التواصل بمسؤولية ومهنية ←
- توفير بيئة عمل آمنة ←
- حظر جميع الأشكال الحديثة من العبودية والاتجار بالبشر ←
- الالتزام بقوانين العمل المعمول بها ←
- حرية الحركة والتنقل للموظفين ←
- الإشراف على قوات الأمن الخاصة أو العامة ←



إنشاء بيئة عمل خالية من التحرش أو التمييز والحفاظ عليها

يجب على الأطراف الخارجية الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها بشأن مكافحة التمييز، والتحرش، والممارسات غير العادلة في التوظيف، والأعمال الانتقامية.

لا يجوز للأطراف الخارجية التمييز ضد أي عامل أو فرد آخر على أساس العرق أو اللون أو العمر أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الأصل القومي أو العرقي أو الجنسية أو الإعاقة أو الحمل أو الدين أو وضع «مجتمع الميم» أو الهوية الجنسية أو التعبير الجنسي أو وضع الخدمة العسكرية أو الحالة الاجتماعية أو الطبقة أو الانتماء السياسي أو عضوية النقابات أو أي سمة محمية أخرى في ممارسات التوظيف مثل التوظيف والترقيات والتدريب وتعيينات العمل والأجور والمزايا والتأديب وإنهاء الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تتسامح الأطراف الخارجية مع أي سلوك يجعل بيئة العمل عدائية أو مخيفة أو مسيئة بسبب أو فيما يتعلق بأي من الخصائص المذكورة أعلاه.

التواصل بمسؤولية ومهنية

ما تكتبونه وتقولونه مهم: فهو لا يعكس مهنية مؤسستكم ونزاهتها فحسب، بل قد يؤثر أيضًا على سمعة شركة ماكينزي. ومن هذا المنطلق، وبصفتكم شركاء مهمين، فإنكم تلعبون دورًا مهمًا في حماية عملاء ماكينزي وصون الثقة التي تضعها الشركة في شراكاتنا من خلال التواصل بمسؤولية وتعقّل واحترام.

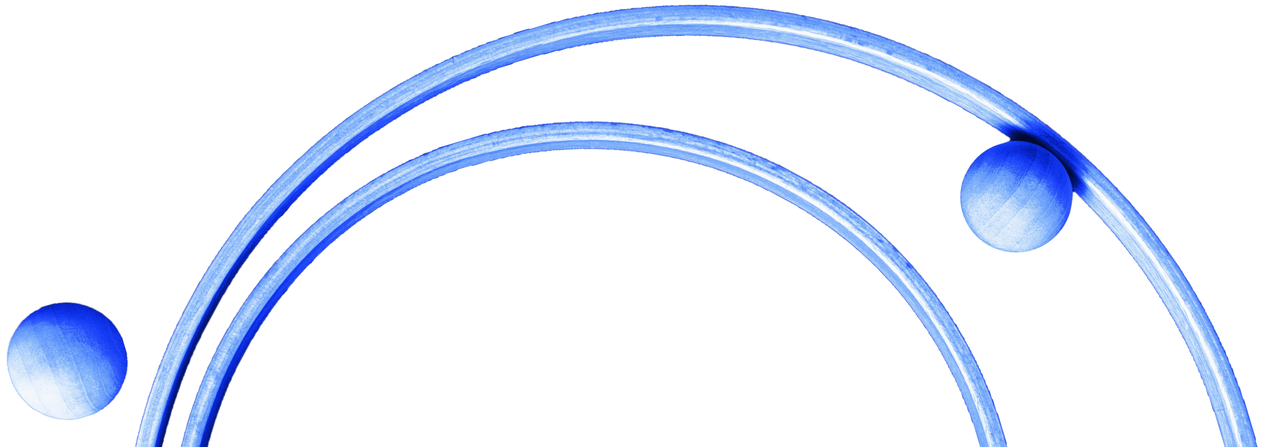
الحفاظ على السرية

يُعدّ الحفاظ على السرية أمرًا جوهريًا لحماية عملاء ماكنزي وأعمالها. ويجب على الأطراف الخارجية المحافظة على سرية جميع المعلومات والبيانات الخاصة، بما في ذلك تفاصيل التعاون مع ماكنزي، ما لم يُصرَّح لها بمشاركتها صراحةً. ولا يجوز لها مناقشة معلومات تخص ماكنزي أو عملاءها مع أي شخص لا يتمتع بحق مشروع وواضح في الاطلاع عليها.

توفير بيئة عمل آمنة

تنتظر ماكنزي من الأطراف الخارجية تطبيق ممارسات سليمة في مجالات الشكوى حول الصحة والسلامة المهنية في جميع عملياتها التجارية.

يُعَدّ توفير بيئة عمل آمنة وصحية حقًا أساسيًا ومبدأً جوهريًا في العمل. لذا، يجب على الأطراف الخارجية الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها والمتعلقة بالصحة والسلامة. كما تشترط ماكنزي عليها اعتماد الإجراءات التي تقلّل من المخاطر على الصحة والسلامة المهنية، وتدعم الوقاية من الحوادث، وتمتثل مع كل القوانين والتشريعات الناظمة الخاصة بالسلامة في مكان العمل، وتضمن ظروف عمل تُعزّز سلامة وصحة جميع موظفيها والجهات المستقلة المتعاملة معها.



حظر جميع الأشكال الحديثة من العبودية والاتجار بالبشر

تُدين ماكنزي جميع أشكال العبودية والعمل القسري والاتجار بالبشر، وتلتزم بعدم السماح لتلك الممارسات في عملياتها العالمية وسلسلة الإمداد الخاصة بها. ويجب على الأطراف الخارجية الالتزام بالمعايير نفسها وضمان عدم تورّط أي من موظفيها أو من يعمل نيابةً عنها في أي شكل من أشكال العمل القسري أو عمالة الأطفال أو الاتجار بالبشر. كما يتعين عليها الامتثال لجميع قوانين حماية حقوق الإنسان ومكافحة العبودية المعمول بها، بما في ذلك قانون مكافحة العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٥ (UK Modern Slavery Act)، وقانون مكافحة عمالة الأطفال والعمل القسري في سلاسل الإمداد في كندا لعام ٢٠٢٣ (Fighting Against Forced Labour and Canada)، وقانون مكافحة العبودية الحديثة في أستراليا لعام ٢٠١٨ (Australian Modern Slavery Act)، واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال التام لها في جميع عملياتها وسلاسل إمدادها.

حظر الانخراط في عمالة الأطفال

يُحظر على الأطراف الخارجية الاستفادة من عمالة الأطفال، ويجب عليها استخدام موظفين يستوفون الحد الأدنى للسن القانونية للعمل في النطاقات القضائية حيث تمارس أنشطتها.

تُعرّف المعايير الدولية عمالة الأطفال بأنها العمل الذي يُشكّل خطرًا على صحة الطفل أو نموّه، أو يتطلب ساعات عمل طويلة، أو يؤدّيه أطفال لم يبلغوا السن القانونية.ويشير مصطلح "الطفل"، ما لم تنص القوانين المعمول بها على خلاف ذلك فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل، إلى أي شخص يعمل دون سن ١٥ عامًا أو سن إكمال التعليم الإلزامي، أيهما أعلى. كما لا يجوز تشغيل أي موظف دون سن الثامنة عشرة في أعمال خطرة.

احترام حقوق الإنسان

بصفتها طرفًا في الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact)، تلتزم ماكنزي بمبادئه العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل(ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work)، والمبادئ التوجيهية ، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UN Guiding Principles on Business and Human Rights).
تسعى شركة ماكنزي جاهدةً للالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في هذه الوثائق المرجعية وتطلب من الأطراف الخارجية التي تتعامل معها أن تحذو حذوها. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة بيان ماكنزي لحقوق الإنسان (McKinsey Human Rights Statement).

تلتزم ماكنزي باحترام حقوق الإنسان وتطلب من الأطراف الخارجية القيام بالمثل في جميع عملياتها وسلاسل الإمداد الخاصة بها. كما تحظر أي شكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان في مختلف مراحل سلسلة الإمداد وتتوقع من الأطراف الخارجية الالتزام بالمعايير الدولية المعترف بها لحقوق الإنسان ومعاملة جميع الموظفين بكرامة واحترام.

احترام حرية تكوين الجمعيات

تنتظر ماكنزي من الأطراف الخارجية احترام حقوق الموظفين المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك تشكيل النقابات العمّالية أو الالتحاق لها، أو الانضمام إلى مجالس الموظفين وفقًا للقوانين المحلية، والمشاركة في المفاوضات الجماعية. يجب أن يتمتع الموظفون بحرية المشاركة في هذه الأنشطة، من دون التعرّض لأي ترهيب أو مضايقة أو عقوبة.

الالتزام بقوانين العمل المعمول بها

يجب على الأطراف الخارجية الامتثال لجميع قوانين ولوائح العمل والتوظيف المعمول بها، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالأجور والمزايا وساعات العمل. وتتوقع ماكنزي منها تقديم بيانات أجور دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب لعمالها، تتضمّن تفاصيل كافية للتحقق من صحة المقابل المالي المستحق عن العمل المنجز. كما يجب أن يكون استخدام العمالة المؤقتة أو العمالة المستعان بها من الخارج متوافقًا مع القوانين واللوائح المعمول بها. وتشجّع ماكنزي الأطراف الخارجية على دفع أجر معيشي عادل وتعزيز مبدأ المساواة في الأجور.

حظر رسوم التوظيف

لا يجوز للأطراف الخارجية أن تفرض أو تسمح بفرض أي رسوم توظيف أو نفقات متعلقة بهذه العملية في أي مرحلة من مراحلها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإن أخذت علمًا بحدوث أمرٍ كهذا، يتعيّن عليها ردّ الرسوم أو النفقات المدفوعة فورًا إلى الموظف المتضرر، واتخاذ إجراءات وقائية تحول دون تكراره.

توضيح شروط العمل

يجب على الأطراف الخارجية التأكد من أن الموظفين لديها على دراية تامة بشروط وأحكام عملهم قبل المباشرة بتأدية مهامهم، ويُفضَّل أن يكون ذلك من خلال وثيقة أو عقد خطي. كما ينبغي أن تكون تلك الشروط موضّحة بلغة يفهمها الموظفون، على أن تتضمن - على الأقل - تفاصيل الأجور وساعات العمل والمزايا.

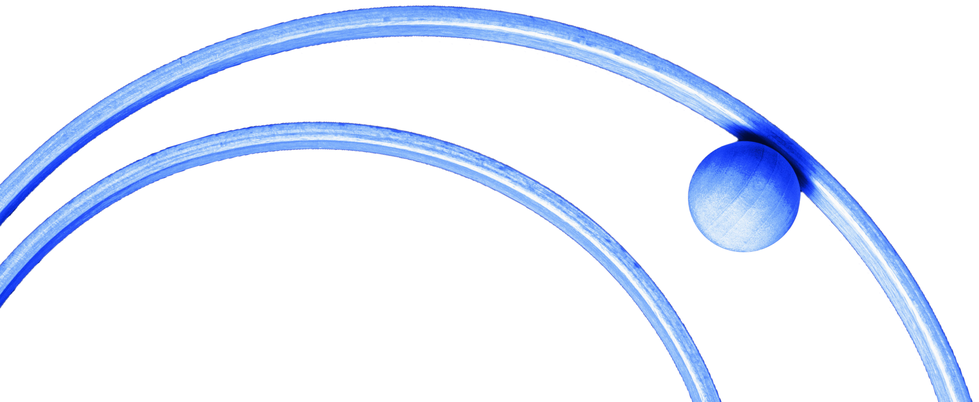
حرية الحركة والتنقل للموظفين

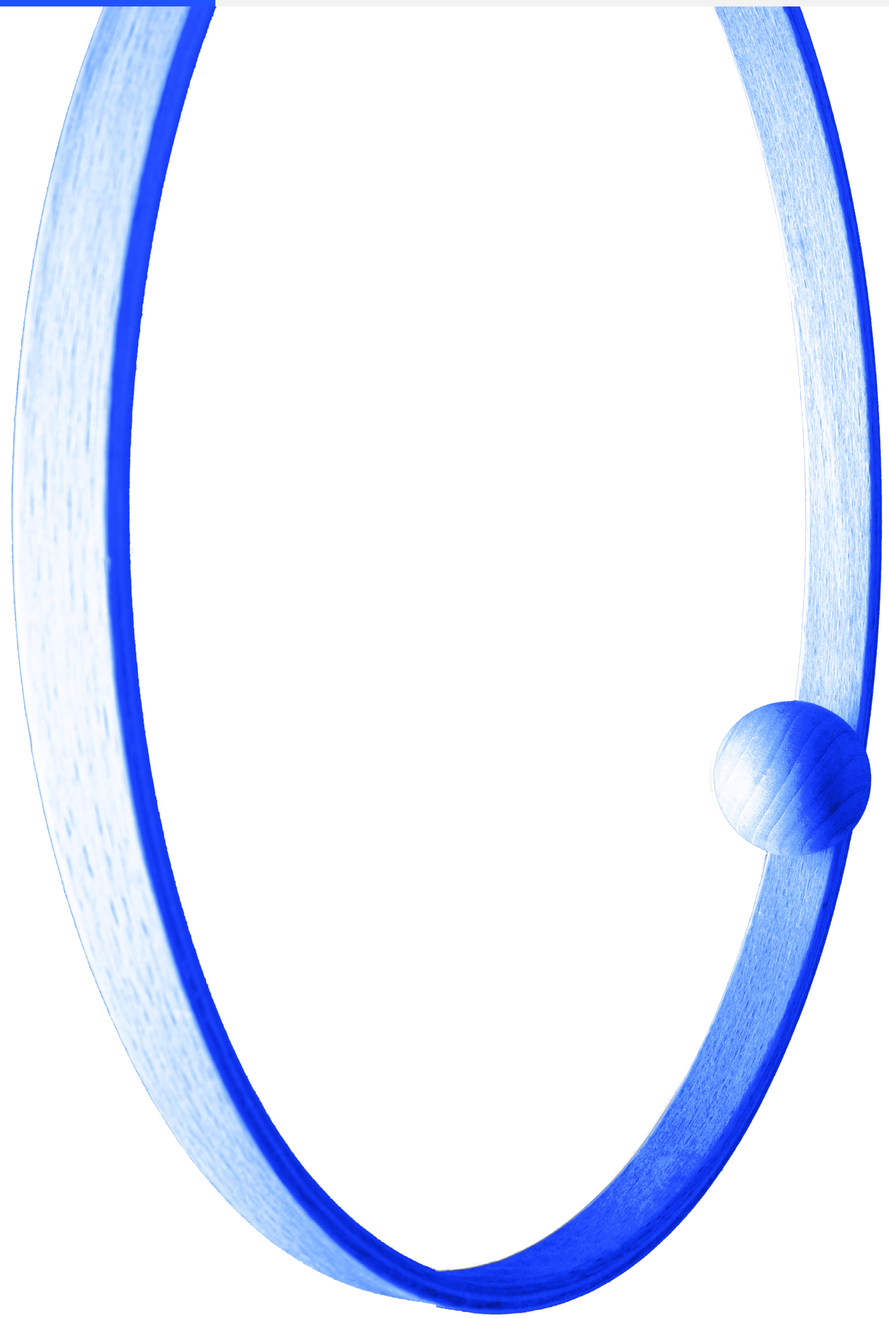
يُحظر على الأطراف الخارجية حجب الوثائق الأصلية للموظفين أو إتلافها أو إخفائها أو منع وصولهم إليها، وذلك يشمل بطاقات الهوية ووثائق السفر وتصاريح العمل، إلا عندما يفرض القانون الاحتفاظ بها، ولأقصر مدة ممكنة تقتضيها الموجبات القانونية. ويجب أن يحتفظ الموظفون دائمًا بمستنداتهم الشخصية.

من ناحية أخرى، لا يجوز للأطراف الخارجية فرض قيود غير مبررة على حرية تنقل الموظفين داخل مواقع العمل أو المرافق أو أماكن الإقامة التي يديرها أصحاب العمل. كما يجب أن تكون المساكن أو وسائل النقل التي تقدّمها للموظفين آمنة ونظيفة وتحترم خصوصيتهم وكرامتهم واستقلاليتهم.

الإشراف على قوات الأمن الخاصة أو العامة

يتعيّن على الأطراف الخارجية التي تستعين بقوات أمن خاصة أو عامة لتوفير الحماية تقديم التعليمات المطلوبة وضمان الإشراف اللازم لمنع أي أعمال تعذيب أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة، أو الإضرار بحياة الأفراد أو أطرافهم، أو المساس بحرية الموظفين في تكوين الجمعيات.





الوعي بالأثر الذي نحققه في مجتمعاتنا

تلتزم ماكنزي بتشجيع ممارسات الشراء الشمولية والعادلة، وتنتظر من الأطراف الخارجية أن تعمل بطرق تراعي مبادئ الاستدامة وأن تحترم جميع القوانين واللوائح البيئية المعمول بها.

تعزيز ممارسات الشراء الشمولية ←

السعي نحو الاستدامة البيئية ←

تعزيز ممارسات الشراء الشمولية

إن آليات الإمداد التي تعتمدها ماكنزي مصمّمة بهدف تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص. وفي إطار هذا النهج، تشجّع ماكنزي الشركات الصغيرة والمؤهلة والمملوكة لفئات متنوعة على استكشاف فرص التعاون مع ماكنزي.

كما تطلب من الأطراف الخارجية: (أولًا) اعتماد أساليب بحث وتقييم تتّسم بالحيادية والشفافية، و(ثانيًا) التأكد من أن تتيح فِرق المشتريات لديها فرصًا متكافئة للمنافسة لجميع الجهات المؤهلة.

السعي نحو الاستدامة البيئية

يتعيّن على الأطراف الخارجية الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، ومعالجة المخاطر والتأثيرات البيئية الناتجة عن أنشطتها. كما تطلب ماكنزي منها قياس معدلات استهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وإدارتها وتنفيذ مبادرات لخفض تلك الانبعاثات. كما ننتظر من الأطراف الخارجية، متى أمكن، إدارة الموارد الطبيعية - بما في ذلك المياه - وتقليل استهلاكها، والحد من النفايات الناتجة عن عملياتها التشغيلية. كما يجب على الأطراف الخارجية وسلاسل الإمداد الخاصة بها الامتثال لجميع القوانين المعمول بها بشأن التعامل مع النفايات الخطرة، والمركّبات العضوية الثابتة، والزئبق، والمواد المماثلة، والتخلص منها بطريقة آمنة.

حقوق ماكنزي

تحتفظ ماكنزي بالحقوق اللازمة لضمان التزام الأطراف الخارجية بهذه المدوّنة وإنفاذ أحكامها.

اختيار الأطراف الخارجية

يجوز لماكنزي تقييم مدى امتثال الأطراف الخارجية لأحكام هذه المدوّنة أثناء عملية تقييمها أو اختيارها أو انضمامها إلى شبكة الشركة، أو في أي وقت آخر خلال علاقتها مع ماكنزي.

التقييم والتدريب من طرف خارجي

يدعم تقييم الأطراف الخارجية التزام ماكنزي بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact) وبالمعايير المهنية الأوسع نطاقًا، ويسهم في إدارة المخاطر في مختلف مراحل سلسلة الإمداد. ويُعدّ هذا التقييم عنصرًا أساسيًا في العناية الواجبة التي تهدف إلى تحديد الآثار السلبية المحتملة في سلسلة الإمداد المرتبطة بالموضوعات الواردة في هذه المدوّنة ومنعها ومعالجتها وتخفيفها، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان والعمالة والأخلاقيات.

أثناء عملية الانضمام، سيُطلب من جميع الأطراف الخارجية التصديق على المدونة أو مدونة مماثلة خاصة بهم. كما قد يُطلب من بعضها مراجعة المدوّنة سنويًا والمصادقة عليها رسميًا بتوقيع ممثلٍ مفوَّض. ويجب على الأطراف الخارجية تزويد ماكنزي، بناءً على طلب منها، بمعلومات مكتوبة حول السياسات والممارسات التي تعتمدها امتثالًا لأحكام هذه المدوّنة.

عند الاقتضاء، يجوز لشركة ماكينزي أن تطلب من الأطراف الخارجية إكمال التدريب المتعلق بهذا القانون أو المتطلبات الأخرى ذات الصلة بتعاقدهم. من المتوقع أن تقوم الأطراف الخارجية بإكمال التدريب المطلوب خلال الإطار الزمني المحدد وتقديم دليل على الإكمال عند الطلب.

وقد تطلب ماكنزي أحيانًا من بعضها الخضوع لتقييم ميداني أو مراجعة مدعّمة بالأدلة من تنفيذ جهة خارجية مستقلة، بغرض التحقق من التزامها بالمدوّنة وغيرها من القضايا ذات الصلة وتشجيع التحسين المستمر في الأداء. وتؤكد ماكنزي التزامها بالعمل مع الأطراف الخارجية لتحسين أدائها في الموضوعات التي تتناولها هذه المدوّنة، وقد تطلب منها عند الحاجة اتخاذ إجراءات تصحيحية محددة تتعلق بهذه المدونة وغيرها من القضايا ذات الصلة.

كما تتوقع ماكنزي من الأطراف الخارجية التعاون التام معها لمعالجة القضايا ذات الصلة وتحسين الممارسات.

عدم الامتثال والانتهاكات وإنهاء العلاقة

يجب على الأطراف الخارجية ضمان التزام موظفيها وجميع الجهات المستقلة التي تتعاون معها لتنفيذ التزاماتها تجاه ماكنزي بأحكام هذه المدوّنة أو ما يماثلها من التزامات تعاقدية جوهرية. وإن أخذت علمًا بوقوع مخالفة محتملة - بما في ذلك أي مخالفة من جانب جهة مستقلة تتعامل معها - يتعيّن عليها إبلاغ ماكنزي فورًا واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها. وفي حال ارتكب طرف خارجي مخالفة فعلية أو امتنع عن الامتثال لهذه المدوّنة، يجوز لماكنزي أن تمنحه فرصة معقولة لتدارك الوضع من خلال إجراءات تصحيحية متفق عليها، ما لم تكن المخالفة جسيمة أو مما لا يمكن إصلاحه أو تُشكّل انتهاكًا للقانون. وفي مثل هذه الحالة، تحتفظ ماكنزي بحقها في تعليق علاقتها التعاقدية معه أو إنهائها. وإذا تعلّق الانتهاك بمخالفة قانونية، ستقوم ماكنزي أيضًا أن تبلغ السلطات المختصة.

ترتيب الأولوية وتعديلات المدوّنة

في حال وجود تعارض بين هذه المدوّنة وأحكام أي قانون معمول به، تكون الأولوية للقانون. أما إذا كانت المدوّنة تفرض التزامات تفوق ما يتطلبه القانون المعمول به، فيُطلب من الأطراف الخارجية التقيّد بها ضمن الحدود المسموح بها قانونًا. كما تحتفظ ماكنزي بالحق في تحديث متطلبات هذه المدوّنة أو تعديلها في أي وقت.

تاريخ اعتماد المدوّنة لأول مرة: ٢٥ أكتوبر ٢٠١٨

تاريخ التعديلات الأولى: ١ ديسمبر ٢٠٢٠

تاريخ آخر مراجعة/تحديث: ٦ أكتوبر ٢٠٢٦

